

# إضراب نقابي أم محاولة انقلابية؟!

فلسطين / إبراهيم أبو الهيجاء

والبرامج التي يجرونها أو يتطوعون للقيام بها لتأكيد علاقة التطبيع والاسرلة والأمركة، وتقديمنا لدوائر الاستخبارات الغربية والإسرائيلية ككتاب مكشوف، وهؤلاء للأسف تعج بأمثالهم العديد من المؤسسات الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية، فهم يكيّفون برامجهم لتكون مطابقة لخدمات وأهداف الممولين دون حساب أو رقيب.

صنف آخر من هؤلاء النفعيين بنى لذاته شركات عملاقة مستفيداً من علاقاته وامتيازاته مع سلطات الاحتلال المتتابة، ثم مكن له في عهد السلطة الفلسطينية وترايطية التسوية والمال أن يكون عرباً في تسويق الحلول والتنازلات، مستفيداً من ميزاته المالية لرشوة المتنفذين وتعزيز احتكاراته دون أن يكون للمواطن الفلسطيني من ظهر يسنده أو قانون يحميه.. وهكذا أنتجت هذه المعادلة المستندة على ركائز (النفعية، التسوية، الفساد، الاحتكار) عوامل الهزيمة في أمتنا وعقولنا، حتى وصلنا للحظة أصبحت فيه مسألة الرواتب قضية الوجود الفلسطيني.

لذا عندما يقترح ديس روس علينا إقامة حكومة من الخبراء فهو لا يقصد بالقطع طائفة من العلماء الذين يحددون للمجتمع الفلسطيني أولوياته ومصالحه وكرامته التي لا تتقاطع بالقطع مع الرؤية الأميركية التي تريد لنا أن تكون صهاينة أكثر من الإسرائيليين. والا لو كانت المسألة قدرة وخبرة وعلم فلم لم تستطع حكومة حماس المليئة بالشهادات العلمية العالية تأمين الرواتب الشهرية للشعب الفلسطيني، هل المشكلة حقاً عجزهم عن إدارة الاقتصاد أو تجنيد الأموال أم أن اشكاليتهم تكمن بالحصار الخارجي والتآمر الداخلي ورفض حماس التنازل عن ثوابتها وحقوق شعبها؟!

## الانقلاب على حماس

اليوم تقود مؤسسة الرئاسة وحركة فتح انقلاباً اسمه حقوق الموظفين وحقيقته شل الحكومة وإجبارها إما على إنجاز حكومة بشروطها أو حل الحكومة بادعاء عجزها.. سيناريو بات معروفاً للجميع بعد أن عجزت كل المؤامرات والمساومات والمضايقات في حل الحكومة ومصادرة صلابتها وثوابتها وعزمها، ولكن بتقديري أن حل الحكومة

نسبياً أو جزئياً لأسباب موضوعية يتعلق أساساً بانتفاء أكثر من ٨٠٪ من الموظفين لحركة فتح، أو على الأقل جرى توظيفهم بواسطتها، كما أن حركة فتح تكاد تحكم سيطرتها على الأجهزة الأمنية التي يمكنها تطبيق قرارات الحكومة أو تنظيم الإضراب ضمن القانون والنظام العام، وقد لاحظنا صدقية هذه النقطة عندما وجدت قوى الأمن تتذرع بالعجز عن حماية المؤسسات التي أصرت على الانتظام خلافاً لدعوات الإضراب، بل إن قوى الأمن في بعض المحافظات تدخلت بقوة لإغلاق بعض المدارس وساندت المسلحين، يضاف إلى ذلك أن الكثير من المجموعات المسلحة الضاربة والمحسوبة عناصرها على القوى الأمنية استخدمت التهديد والوعيد لردع المدرسين عن الذهاب لمدرستهم، أما الإعلام الفلسطيني الرسمي فكان تحريضه وانحيازه مع المضربين ضد الحكومة واضحاً سواء في تناول الأخبار وتوازنها أو انتقاء التحليلات أو تسليط الأضواء على زاوية واحدة من المشهد الفلسطيني، في السلسلة الأخيرة كان هناك تحريض مباشر من الرئيس الفلسطيني قبل أيام من بدء الإضراب عندما أُلح إلى أن حماس تنفق على عناصرها مهمة جوع الشعب الفلسطيني، وتالياً حديثه عن كون الطعام يأتي قبل الديمقراطية في الأهمية لدى الشعب الفلسطيني، واتبع ذلك قرار صريح من اللجنة التنفيذية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية يؤيد فيه إضراب المعلمين، وكأن كل الشرور ومصائب التجويع أصبحت حماس مسؤولة عنها وبذمتها.. كل ما تقدم يؤكد أن ما يجري لا يمكن أن يقال عنه إضراب نقابي مطلبى عفوي، بل هو عصيان وتمرد مسلح يستهدف أساساً حكم «حماس».

## حكومة «التكنوقراط»

يردد البعض، كلما تعقد الوضع الفلسطيني، بأن الحل هو تشكيل حكومة مشكّلة ممن يسمون الأكاديميين المستقلين، وهذا بالمناسبة مصطلح مضلل لأنه لا يوجد مستقلين بهذا المعنى، فالتركيبة الفلسطينية مسيسة ومصنفة من علمانيين ويساريين وإسلاميين ووطنيين، ومن تبقى هم من النفعيين وهؤلاء للأسف تجدهم بالأغلب في بعض المراكز الذين يفتنون بمقدار الأبحاث والمشاريع

من حق كل العمال والموظفين في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التعبير عن مطالبهم والمطالبة بحقوقهم، والضغط على الجهات المسؤولة للإدعان لها، هذا منطوق عادل في الدفاع عن حقوق مشروعة أقرتها الأديان والأخلاق والأعراف وكفلتها القوانين المحلية والدولية، والأوضاع الاقتصادية للموظفين الفلسطينيين لا يجب على أحد الاستهانة بها ولا التقليل من آثارها ولا سيما أن لدى الشعب الفلسطيني تخمة بالموظفين، ومن المعروف أن ٧٠٪ من موازنة النفقات الجارية و٤٠٪ من الموازنة العامة تنفق فقط على الرواتب، وسعت حركة فتح من خلال ذلك إلى تعزيز مواقعها وضمان الولاءات وحل البطالة الفلسطينية بالمزيد من التوظيف، ليس فقط في المواقع القيادية والإدارية المتقدمة بل وفي كل الشواغر المتوقعة على مدى عشر سنوات قادمة، وما أن ظهر لها أن حماس قد باتت تمسك بتلابيب السلطة عملت جاهدة على توظيف الألاف من الجدد وقلب السلم الإداري ليخدم بقاءها شوكة في حلق سلطة حماس.. النموذج الفتاوي في إدارة السلطة لم يتوقف على الوزارات بل شمل البلديات والسفارات وكل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

لن نسهب في توصيف المشكلة لأنها معروفة بالأرقام والشواهد الكثيرة وقيل فيها الكثير، ولكن من المهم التعرض لها في معرض تحليل المشكلة التي تراكمت على أيدي حركة فتح ونبته لخطورتها جهات مالية كثيرة ومرموقة وعلى رأسها البنك الدولي، وكان من المتوقع أن تتفجر في وجه سلطة حماس الجديدة لأسباب موضوعية أساسها أن هناك مشكلة مالية حقيقية مستفحلة، بالمقابل لا يمكننا نفي أن هناك أسباباً ذاتية وتسييسية تريد من خلف الإضراب التأكيد على فشل حماس في قيادة السلطة من جهة والانقلاب عليها، إما للضغط عليها لقبول بشروط فتح في حصص حكومة الوحدة أو الرضوخ لشروط الدولية في برنامج الحكومة المقبلة، أو عزلها بقرار رئاسي مبرر في حالة الفوضى المفتعلة، وبين هذا وذاك يجري استغلال هذا بذاك.

## تمرد وليس إضراباً

إن مقومات نجاح إضراب الموظفين الفلسطينيين